

اشق الأوسط - سوريا

# أوروبا تعيد فتح المطار المؤسسي مع سوريا: من رفع العقوبات إلى استعادة الشركة

تاريخ النشر

21 أبريل 2026

الكاتب

أ. هادي بقر

رئيس تحرير شبكة سيرييا مورس الإعلامية



قترح الفوضية الأوروبية استعادة التطبيق الكامل لاتفاق التعاون مع  
سوريا يهب أبعد من تخفيف العقوبات؛ فهو يعيد طرح التجارة والتنمية  
والحوار المسيحي ضمن علاقة مؤسسية أضعفت منذ عام 2011.

□

بروكسل – 21 أبريل/نيسان 2026

بعد أكثر من عام على سقوط ظلم بشار الأسد، انتقلت المسيحية الأوروبية تجاه سوريا خطوة جديدة من  
إزالة القيود إلى محاولة إقامة علاقة بناءة معها.

وفي 20 أبريل/نيسان، قُتِحت القضية الأوروبية المتعلقة التطبيق الكامل لاتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وهو الإطار الذي حكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين منذ عام 1978 قبل تعليق أجزاء منه في أعقاب قمع الاحتجاجات السورية عام 2011. لا يعي القترح أن الاتفاق عاد إلى العمل الكامل فوراً. فما تزال الخطوة تحتاج إلى دعم سياسي من مجلس الاتحاد الأوروبي ثم إبلاغ السلطات السورية الانتقالية. كمنسياسياً، حل القرار المقترح رسالة يجب فصلها عن مجمل التحول الأوروبي خلال الأسهر

المضيئة:

الاتحاد الأوروبي لم يعد يتعامل مع سوريا الجديدة بوصفها مجرد حالة تحتاج إلى تخفيف العقوبات والاسلحت، بل كشريك محتمل ينبغي إحالة بنه إطار قانوني وسياسي داعم للعلاقة معه.

□

## اتفاق يعود إلى ما قبل الحرب بعقود

تعود جذور اتفاق التعاون السوي الأوروبي إلى عام 1977 وحل ديز التنفيذ في 1978 وقد وفر لعقود الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي والتجاري، بما في ذلك إعفاء معظم المنتجات الصناعية السورية الصادرة إلى السوق الأوروبية من الرسوم الجمركية ومنع بض القيود الكمية على التجارة بين الطرفين. لكن العلاقة تغيّرت جذرياً مع اندلاع الأزمة السورية. في عام 2011، علّق الاتحاد الأوروبي أجزاء من الاتفاق ردّاً على القمع والانتهاكات الخييرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها نظم الأسد، بالتوازي مع بنه ولحمة من أسس منظمت العقوبات الأوروبية تجاهه.

□

وبذلك طبحت العلاقة السورية الأوروبية خلال سنوات الحرب مكمّمة بالعقوبات والاسلحت الإنسانية والملفات المسيحية والأمنية، أكثر مما كانت مكمّمة بالتجارة والتنمية. قترح أبريل يعكس محاولة لعكس هذا المسار.

□

## ما بعد رفع العقوبات

لم تكّ الخطوة الأوروبية من فرغ. في مايو/أيار 2025 قرر الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، باستثناء الإجراءات المرتبطة بلمتبارات أمنية وأفراد وجماعات محددة. ثم زارت رئيسة القضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا هاف في يناير/كانون الثاني 2026 والقيما الرئيس أهد الشرح. وخلال الزيارة، أعلنت أوروبا إطاراً جديداً لعلاقتها مع سوريا يقوم على ثلاثة مسارات: شركة سياسية جديدة، وتعاون اقتصادي وتجاري أوسع، وحزمة صم تبلغ نحو 620 مليون يورو لعامي 2026 و2027 تشمل الاسلحت الإنسانية والتعافي المبكر والصم الثلاثي. لذلك يمكن قرلة قترح المتعلقة اتفاق التعاون بلمتباره محاولة لتحويل تك الباتزمات المسيحية إلى بنية قانونية ومؤسسية. فالافق كبير بين أن ترفع أوروبا عقوبة وبين أن تعيد فتح اتفاق ينظم التجارة والتعاون مع سوريا. المؤلف تزيل عائقاً. لما الثانية فتبني قنلة.

□

## التجارة تعود إلى قلب العلاقة

كمن إحدى أهم دلالات الاتفاق في أنه يعيد القفلا إلى مركز العلاقة بين هاف وبروكسل.

قبل الحرب، كانت السوق الأوروبية شريكاً مهماً لسوريا، وبلغ حجم التجارة بين الجانبين مستويات بمليارات اليوروسنوياً.

لما دخلت سنوات النزاع والعقوبات، فترجت تلك الروابط بصورة حادة.

اليوم، تحتاج سوريا إلى أسواق لتصدير منتجاتها، وإلى استثمارات وتقنيات ومعدات لعملية إعادة الإعمار. وفي المقابل، تحتاج الشركات الأوروبية إلى وضوح قانوني أكبر قبل العودة إلى بلد ما تزال مظهره السياسي والعالي مرتفعة.

إلحة تفعيل اتفاق قديم لا تحل هذه المشكلات وحدها.

كما توفر إطاراً أكثر وضوحاً يمكن أن تبدأ خلاله التجارة والاستثمارات والعلاقات الاقتصادية في النمو من جديد.

هنا تقرر أهمية الخطوة بالنسبة إلى سوريا: الانتقال من اقتصادي سُمح العالم بالتغلغل معه إلى اقتصاد توجد له قواعد مؤسسية تنظم ذلك التغلغل.

□

## أوروبا تريد الانخراط من حون التخلي عن شروطها

الانفتاح الأوروبي لا يعني أن بروكسل أضلقت مف الانتقال السياسي أو حقوق الإنسان.

فعنها أضلت فون دير لاين الإطار الجديد للعلاقة في يناير، ربطته بعملية انتقال سلمية وشاملة، والعصاة، وبذلك مؤسسة تحتم حقوق جميع السوريين.

وتوصل المؤسسة الأوروبية التأكيد أن حم التعافي السوي يسير بالتوازي مع توقعات تعاف بالعمول السياسي والاستقرار وسياسة القانون.

وهذا يوضح طبيعة العلاقة الأوروبية الجديدة.

بدلاً من محاولة التأثير في سوريا أساساً من خلال العزلة الاقتصادية، تريد بروكسل أن تمتك تأثيراً من دلال علاقة سياسية وتجارية متنامية.

بعض آخر، أوروبا لا تتخف عن المشروطية، كما تغير الأوت التي ستستخدمها لتحقيقها.

□

## الخطوة التالية: حوار سياسي مباشر

يحل توقيع اقتراح المفضية أهمية إضافية.

فقد أضلت بروكسل أن الخطوة تأتي قبيل انعقاد الحوار السياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وسوريا في 11 مايو/أيار، وهو مسار كان مقرراً أن يفتح قناة مظنة للمنقشات بين المؤسسة الأوروبية والسلطات السورية الانتقالية.

وهذا يعني أن العلاقة تتحرك تدريجياً من زيارت القلة والبيانات السياسية إلى هيكل أكثر

انظهاً.

بالنسبة إلى هتق، يوفر ذلك فرصة لإلحة إخراج سوريا في العجل الاقتصادي والسياسي الأوروبي. وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، يوفر شريكاً مؤسسياً يمكن من خلاله مناقشة ملفات تمتد من التجارة وإلحة الإعمار إلى الهجرة والأمن والإصلاح السياسي.

□

## من إدارة الأزمة إلى بناء العلاقة

طوال أكثر من عقد، كان السؤال الأوروبي حول سوريا يحور غالباً حول كيفية التعلل مع تدليكات الحرب: اللاجئين، العقوبات، الصلحات، الإهول، والانتقكات.

في أبريل/نيسان 2026، بدأ سؤال مختلف يفض نفسه:

كيف ينبغي أن تبو العلاقة الأوروبية السورية إذا انتقلت البلاد فعلياً إلى مرحلة ما بعد

الحرب؟

قتراح إلحة اتفاق التعلل لا يقيم إجابة كلمة.

لكنه يرمي اتجاهها.

سوريا التي ظلت لسنوات مرتبطة في بروكسل بمظومة العقوبات بدأت تعود إلى لغة الاتفاقيات

والتجارة والحوار المؤسسي.

ولما يزال الطريق طويلاً. فالتعليق القضيي يحتاج إلى استقرار داخلي، ونظم مالي قابل للعمل،

وتشريعات واضحة، ومؤسسات قادرة على حماية الاستثمار، وثقة حالية أن تُنفذ بقرار أوروبي واحد.

لكن التحولات الدبلوماسية اكبت كثيراً ما قهر أولاً في تغيير اللغة القانونية.

في 2011، كان تعليق اتفاق التعاون أحد أدوات أوروبا لعزل نظم الأسد.

وفي 2026، أصبح اقتراح استعادته إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي بدأ ينظر إلى سوريا من خلال سؤال

مختلف تماماً:

ليس كيف يعزلها، وإنما كيف يعيد بناء العلاقة معها.

الرابط الرئيسي للمقال



SCAN TO READ

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=11349